بغيره **لا يثبت له الغير** لكل منهما بل لا ينتقل لشيء اصلا اذا كان مستعملا لين في معناها والما قيد نا بها بالاستعمال ليلا ينتقض بقولهم ضرب فعل ماض ومن حرف جر فان الالفاظ كلها من حيث انفسها اي مقطوعا فيها النظر عن ارادة معانيها الموضوعة لها متساوية الاقدام في صحة الحكم عليها وبها ومن قال ضرب ومن مثلا في تلك الصور اسما بنا على دعوى وضع الالفاظ الموضوعة لمعان لانفسها ايضا من ضمن تلك الوضع وحيث دلايل لهم على تلك الدعوى الا كلة اللفظ وارادة نفسه التزم عليهم دعوى وضع المهملات في مثل قولهم حبوز مهملا اي لا دلالة بعوز ولا يقدر عليها العاقل فضلا عن فاضل ولقايل ان يقول لم لا يكون امنوا في قوله تعالى **واذا قيل لهم امنوا** اسما لا انتفاء وضعه ولا فعلا لان المراد به لفظه وانه يصدق قول النحاة ولا يتاتى الكلام الا في اسمين او في فعل واسم **والجواب** ان المراد من قولهم ولا يتاتى الخ انه لا يتاتى الا من اسمين حقيقة او ما يقوم مقامهما وامنوا من حيث ارادة نفس اللفظ به فاسم مستقل مفهوما ولا بد من اعتبار هذا التاويل على هذا التقدير ليلا ينتقض ذلك الحصر وتلك وتعريف الكلام والمبتدا اللهم الا ان يقال ان ذلك الجزء ذلك التعريف مبنية على اعتبار ما هو الشايع في الاستعمال لا على اعتبار الموارد وان كان معنى الفعل والحرف كذلك فامتنع الحيز فيهما **التنبيه التاسع الفعل مدلوله كلي** وما ذكر في التنبيه الثامن وجه الاشتراك بينهما ذكر في التنبيه التاسع جهة الافتراق اعلم ان الفعل باعتبار بعض معناه وهو الحدث كلي واما مجموع معناه الذي هو الحدث ونسبته في زمان معين الى موضوع ما في كليته نظر بل هو باعتبار تمام معناه كالحرف فكما ان لفظة من موضوعة وضعا عاما والموضوع له كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما والموضوع له الحدث المجرد عن خصوصيات ما جعله من اقسام اللفظ الموضوع لمعنى كلي على ما يستقيم ولما كان الحدث الذي هو جزء معنى الفعل مستقلا بالمفهومية فان

يتحقق في ذوات متعددة صالحا للانتساب الى كل منهما **جاز نسبته الى خاص منه** اي من كل واحد منهما **فيخبر به** اي بالفعل باعتبار ذلك الحدث عن شيء وهو بهذا الاعتبار مستند دايما اذ قد اعتبر في مفهومه ذلك النسبة بحسب الوضع فلذا لم يكن جعله مسندا اليه **دون الحرف اذ تحصل مدلوله** اي تعقل مدلول الحرف الذي هو تحصله الذهني انما هو بما حصل له اي بية بعية ما يحصل مدلول الجزء له من متعلقه واذا كان غير مستقل في التعقل والتحقق **فلا يعقل لغيره** فلا يكون مخبرا به به كما لا يكون مخبرا عنه كذلك **التنبيه العاشر في ضمير الغايب في كليته نظر فتامل** وجه النظر ان الضمير مطلقا اسوا كان للغايب او المتكلم او المخاطب موضوع لكل من المشخصات وضعا كليا عاما فقد علم ان في كلية ضمير الغايب باعتبار تعدد موضوع كل واحد من افراده لمفهوم كلي كوضع هو لمفهوم الواحد الغايب المذكور نظر اوفي بعض الشيخ في كليته وجزيته نظر وجهه ان لتعبيرا ما يكون المرجع اليه الضمير الغايب كليا كما يكون جزييا والحكم بانه في احد هذين مجاز بعيد وقد يكون جزييا والمص رحمه الله انما عد من الجزييات نظرا الى ان ارية اللغة عد والميزان مطلقا من المعارف واخبر فيها الجزييه بناء على تعريفهم المعنى بما وضع لشيء بعينه الحادي عشر المقصود من هذا التنبيه الاشارة على تفرقة بين الاسما التي تشابه الحرف في التزام ذكر المتعلق وذلك مثلي ذو وفوق فان مفهوما كلي لانهما بمعنى صاحب وعلو وان كان لا يستعملان الا مضافين بالنسبة الى معناهما الذي هو الصاحب والعلو بحسب الاضافات فلا يكونان جزيين بحسب الوضع واستعما في الجزيين اتفق النحاة على ان قد يكونان جزيين حقيقيين وقد يكونان كليين ايضا كما تقول الانسان ذو نطق وذو حيوة ولذا لا يصلح ان يحمل عليه الجزيية الحقيقة على ما يتبادر من المقابلة بالكلي وظهر التفرقة

Copyright © King Saud University